مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٧) العدد (٥) ٢٠٢٣
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٧) No. (٥) ٢٠٢٣

أثر إنشاء تكتل البريكس (BRICS) على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة

د. دريد العيسى*

(تاريخ الإيداع 5/6/ 2023 – تاريخ النشر3/8/ 2023)

□ ملخّص □

يعتبر تكتل البريكس من التكتلات الناجحة على مستوى العالم، لأنه يضم دول ذات شأن اقتصادي كبير، ومن بين النقاط التي ركز عليها هذا التكتل، هو تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز التعاون الاستثماري بين دوله، لما له من دور ايجابي في عملية التنمية الاقتصادية، ويهدف هذا البحث إلى تحديد دور تكتل البريكس في جذب وتفعيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقياس مدى تنامي هذه الاستثمارات في دول التكتل، ولقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة أثر إنشاء تكتل البريكس على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتم التوصل إلى أنه على الرغم من مساهمة تكتل البريكس في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الجهود التي بذلتها دول التكتل في تحسين مناخ الاستثمار، إلا أنها كانت دون المستوى المتوقع، مقارنة بالإمكانيات الاقتصادية الضخمة لدول تكتل البريكس، كما أنها لم تساهم في تعزيز التعاون بينها، فقد كانت الاستثمارات البينية بينها متواضعة.

الكلمات المفتاحية: تكتل البريكس، التكتلات الاقتصادية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة

*مدرس في قسم الاقتصاد والتخطيط في كلية الاقتصاد بجامعة تشرين.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٧) العدد (٥) ٢٠٢٣
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٧) No. (٥) ٢٠٢٣

THE IMPACT OF THE ESTABLISHMENT OF THE BRICS CONGLOMERATE ON THE FLOW OF FOREIGN DIRECT INVESMENT

DR.DURAED AL-ISSA*

(Received 5/6/2023.Accepted 3/8/2023)

□ABSTRACT □

The BRICS conglomerate is considered one of the successful conglomerate in the world, because it includes countries of great economic importance. This research aims to determine the role of the BRICS conglomerate in attracting and enabling foreign direct investments, and measuring the extent of the growth of these investments in the conglomerate countries. BRICS in encouraging foreign direct investments through the efforts made by the conglomerate countries to improve the investment climate, but it was less than the expected level, in comparing to the huge economic potential of the BRICS conglomerate countries, and it did not contribute to strengthening cooperation between them, as the inter-investments between them were modest.

Keywords: the BRICS conglomerate, the foreign direct investments, economic conglomerates

* Assistant Professor in Department of economy and planning, Faculty of economy, Tishreen university

١- مقدمة.

إن من أبرز النقاط التي تركز عليها قيام تكتل اقتصادي هو تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، لكونه المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، ووجود ارتباط قوي بين معدلات الاستثمار ومعدلات النمو والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن أن الاستثمارات الأجنبية مصدر من مصادر تمويل المشروعات التنموية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي. كما يؤثر التكتل الاقتصادي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل إيجابي، لتفضيل الشركات، الاستثمار داخل نطاق الدول المتكتلة لتجنب التعريفة الخارجية المشتركة، وهو ما يزيد الاستثمارات في الأسواق المتكتلة، حيث تبحث الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الأسواق ذات الربحية الأعلى والمخاطر الأقل، وكذلك الأسواق التي تستطيع من خلالها ترويج منتجاتها بأقل تكلفة ممكنة، الأمر الذي يجعلها تفضل الاستثمار داخل نطاق التكتل، حتى تتمتع منتجاتها بحرية الحركة واتساع السوق، وكذلك تستفيد من ضمانات حماية الاستثمارات والمناخ الملائم[١].

وتكتل البريكس يعد تجمعاً دولياً مختلفاً بشكل كبير عن بقية أشكال التحالفات التي شهدها العالم، فلا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، ونجد أن الدول الخمس في تكتل البريكس تأتي من قارات مختلفة حيث تمتد بين أربع قارات، وبالتالي هناك اختلافات متعددة فيما بينها. ورغم تباين درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الإنتاجية، استطاعت أن تجد الكثير مما تتفق عليه رغم الاختلاف الطبيعي فيما بينها سواء العرقي أو الديني أو اللغوي. كما تظهر دول البريكس كأقطاب جديدة للتنمية من خلال تحقيقها لنمو اقتصادي مستدام، بسبب عدة عوامل ساهمت في ذلك، أهمها طبيعة الدول المشكلة للتكتل التي تملك منفردة قدرات اقتصادية وعسكرية هامة، كما أن ثراء هذه الدول بالموارد والطاقات أسهم في خلق تنوع وتعدد في مصادر الطاقة والتصنيع، ومنه إلى تكامل في عدة ميادين رغم التباعد الجغرافي، في محاولة لإعادة توزيع القوى في العالم، بهدف كسر الهيمنة الغربية على النسق الدولي، ورسم معالم نسق دولي متعدد الأقطاب٢.

٢- **إشكالية البحث:** تتمحور مشكلة البحث في التساؤل التالي:

ما هو تأثير إنشاء تكتل البريكس على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٣- **أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث من أهمية إنشاء التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وضرورة تعظيم الاستفادة من هذه التكتلات لتحسين المناخ الاستثماري في دول التكتل لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يؤدي إنشاء التكتل إلى إزالة مختلف الحواجز أمام حركة التجارة، وانتقال عوامل الإنتاج، وزيادة المنافسة واتساع حجم السوق، وهذا بدوره يؤثر إيجاباً على عملية التنمية الاقتصادية.

٤- **أهداف البحث:** يهدف البحث إلى:

- تحديد دور تكتل البريكس في جذب وتفعيل الاستثمارات الأجنبية المباشر فيها.
- إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.
- قياس مدى تنامي الاستثمارات الأجنبية المباشرة اثر إنشاء تكتل البريكس.

---

[١] – د. رحيمة، بوصبيع صالح & عبد الله، جامع، دور التكتل الإقليمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية الأعضاء، دراسة حالة المكسيك ضمن التكتل الإقليمي للنافتا، مجلة الاقتصاد والقانون العدد ٣، ديسمبر ٢٠١٨،ص ٢٩١.

[٢] - حسين، إسلام إبراهيم، تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة(الفعالية والجاذبية)، ٢٠٢١، جامعة الإسكندرية.

– تحليل التعاون الاقتصادي لبلدان البريكس في مجال الاستثمار.

٥– فروض البحث:

– وجود علاقة بين إنشاء تكتل البريكس وتحسين مناخ الاستثمار ضمن التكتل.

– وجود علاقة بين إنشاء تكتل البريكس وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٦– المنهجية: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة تأثير إنشاء التكتلات الاقتصادي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانياً– النتائج والمناقشة:

١– تعريف التكتل الاقتصادي:

التكتل الاقتصادي هو مجموعة من الترتيبات التي تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين دولتين أو مجموعة من الدول، من خلال تحرير التبادل التجاري فيما بينها، وتنسيق السياسات المالية والنقدية، وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية، كما يهدف التكتل الاقتصادي إلى تخفيض تكلفة التنمية عبر تخفيض تكاليف الاستيراد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين المناخ الاستثماري. كما تهدف التكتلات الاقتصادية إلى زيادة حجم الإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل، وإلى تحسين مستوى معيشة المواطن في كافة الدول الأعضاء في التكتل، وزيادة معدلات الادخار والاستثمار، وتيسير الاستفادة من مهارة الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل، والتقليل من الاعتماد على الخارج، وتعزيز القوة التفاوضية[١].

٢– تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته:

أ. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، في أنه يتمثل في تلك المشاريع التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع بجزء يبرر له حق الإدارة[٢]، ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فرداً أو شركة أجنبية أو فرعاً لأحد الشركات الأجنبية أو مؤسسة خاصة. وتعود أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه يمكن أن يحفز معدل نمو دخل الفرد في البلد المضيف، حيث أنه يعمل على التوسع في استخدام المواد الخام المحلية، واستخدام أساليب الإدارة الحديثة، والسماح بدخول التكنولوجيات الحديثة، بالإضافة إلى أن التدفقات الخارجية تسمح بتمويل العجز في الحساب الجاري. ولا يخفى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يترتب عليها مديونية ولا توجد التزامات بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة كما في الدين الخارجي، إضافة إلى أنه يمكن أن يساعد في تنمية وتدريب الموارد البشرية وتحفيز الاستثمار في البحوث والتطوير.

ب– أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً رئيسياً للتمويل في بعض الدول النامية، وتساهم في دفع عجلة التقدم والتنمية فيها، ولكن ذلك لا يكون بدون تكلفة كما قد يتصور البعض، فالمستثمرون لهم أهداف ودوافع من تدويل أنشطتهم، كما إن الحكومات التي تشجع شركاتها الوطنية على الاستثمار في دول أخرى

[١] - الكفري، مصطفى العبد الله، التكتلات والمنظمات الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، سورية، دمشق،٢٠١٣، عدد الصفحات٣٧٣، ص١٨، ص٢١، ص٢٨..

[٢] - د.مبروك، نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،٢٠٠٨، ص٣١.

تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية مما يعني أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار. وتعتمد درجة استفادة كل طرف إلى حد كبير على سياسات وممارسات الطرف الآخر بشأن نوع وطبيعة الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بين الطرفين. وقد أثبتت التجارب المختلفة أهمية الاستثمار الأجنبي. والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المتلقية له وذلك في حال أحسن توجيه هذه الاستثمارات، ومن تلك **المنافع**[١]:

- تساهم في زيادة معدل التكوين الرأسمالي من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال جذب المدخرات المحلية في الأنشطة المكملة، ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية، وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.
- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج التنمية.
- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي.
- توفير فرص عمل جديدة، مما يساهم في حل مشكلة البطالة، فضلاً عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة مما يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجية العمالة.
- الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات.
- تسهيل حصول الدول المضيفة على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، مما يسد حاجة الدول النامية من الآلات، والمعدات، والخبرات والمعارف الفنية. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج، والمهارات، والقدرات الابتكارية، والأساليب التنظيمية والإدارية. وبتعبير آخر فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وسد الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة.
- يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة كما ذكر سابقاً، تساهم في زيادة معدل التكوين الرأسمالي، وبالتالي سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، كما أنه تصطحب معها التكنولوجيا الحديثة التي تلعب دوراً بارزاً في إستراتيجية التنمية التي تضعها الدول النامية، والعمل على زيادة الإنتاج وتحسينه، وبالتالي زيادة الصادرات وهذا بدوره يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية

جـ. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تلعب المحددات الدور الأساسي في توجيه هذه الاستثمارات واستفادة دول معينة منها عن غيرها. ومن هذه المحددات[٢]:

- **درجة الانفتاح على العالم الخارجي:** حيث يميل الاستثمار الأجنبي المباشر أي التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة أو بعيداً عن الاقتصادات المغلقة.
- **القوة التنافسية للاقتصاد القومي:** حيث تمثل هذه التنافسية للاقتصاد القومي أحد المحددات الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فكلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي، كان ذالك مدعاة للمزيد من هذه الاستثمارات والعكس صحيح.

---

[١] - د.مبروك، نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص٣٩٩ – ص٤٦٦..

[٢] - مندور، عصام عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية ،٢٠١٠، ص٧٢.

- **القدرة على إدارة الاقتصاد القومي:** إن وجود هذه الاستثمارات واستمرارها مرهون بحسن إدارة الاقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، وما تتخذه الإدارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة ذلك.
- **السياسات المختلفة لمعالجة هذه الاستثمارات:** وفي سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية تتنافس الدول المختلفة على منح التسهيلات المختلفة، وعلى العكس فإن التعقيدات والقيود المختلفة قد تكون سبباً في هروبه من دولة إلى أخرى ومن هذه السياسات، الإعفاءات الضريبية، القيود على التحويلات والأرباح والفوائد، الامتيازات المختلفة لتشجيع الاستثمار الخاص.
- **درجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي:** إن الاستقرار الاقتصادي والسياسي معناه استقرار السياسة الاقتصادية، وما يعكسه على استقرار للاستثمارات الأجنبية الموجودة واحتمالات نموها، وعلى العكس فإن عدم الاستقرار سوف ينعكس عليها سلباً.
- **سهولة إجراءات الحصول على تراخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.**
- **إمكانية تحقيق عائد مرتفع للاستثمار.**
- **توافر البنية الأساسية وعناصر الإنتاج.**
- **توافر فرص استثمارية.**

٣- أثر إنشاء تكتل البريكس على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تعد مجموعة البريكس منصة هامة لإجراء الحوار والتعاون في المجالات الاقتصادية والمالية والإنمائية بين الدول الأعضاء المصممة على مواصلة تعزيز الشراكة من أجل التنمية المشتركة فيما بينها، ودفع التعاون بطريقة تدريجية وعملية، وفي ضوء مبادئ الانفتاح والتضامن والمساعدة المتبادلة، فإن دول تكتل البريكس تؤكد على تعزيز التواصل والتعاون مع الدول الأخرى، ولا سيما الدول الناشئة والنامية والمنظمات الدولية والإقليمية. حيث يعد تكتل البريكس تجمعاً سياسياً واقتصادياً عالمياً للدول ذات الاقتصادات الناشئة، ويسعى التكتل لتحقيق التعاون التجاري والسياسي والثقافي لدول المجموعة، إضافة إلى دعم ومساندة الدول النامية ضعيفة النمو، بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، ليؤمن لها الأمن والاستقرار السياسي وإنجاز التقدم الاجتماعي[١].

ولإظهار أثر إنشاء تكتل البريكس على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا بد من دراسة طبيعة تكتل البريكس وقراراته وانعكاسها على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضمن تكتل البريكس.

أ- تكتل البريكس:

يتألف تكتل البريكس من البرازيل وروسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا، وهي عبارة عن تركيبة من الاقتصادات الناشئة والقوى السياسية على المستويين الإقليمي والدولي، وتعد الاقتصادات الأربعة الصاعدة لدول مجموعة البريكس (البرازيل، الهند، الصين، روسيا) هي الأكبر ضمن التكتل، إلا أنه لا يوجد بينها لأية مشتركات أخرى، وهي تخلق نمواً بطرق مختلفة ومتضادة أحياناً، فالبرازيل وروسيا مثلاً هما من كبار منتجي الطاقة الذين يستفيدون من ارتفاع أسعار الطاقة العالمية وخاصة النفط، بينما الهند كمستهلك كبير للطاقة تعاني من ارتفاع أسعار النفط، وتشكل مجموعة البريكس حوالي ٤١.٢% من سكان العالم، وحوالي ٢٩.٤% من

[١] - الكفري، مصطفى العبد الله، التكتلات والمنظمات الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٧٦، ١٧٢.

مساحة الأرض في العالم[١]، وتعاظمت مساهمة دول البريكس في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والجدول رقم (١) يوضح مساحة وعدد سكان كل دولة من دول البريكس، بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، ونسبة قطاع الزراعة والصناعة والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة.

الجدول رقم(١): إحصائيات دول البريكس ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لتجمع دول البريكس عام ٢٠١٨.

	المساحة مليون كيلومتر مربع	السكان مليون نسمة	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	الزراعة %	الصناعة %	الخدمات %
الصين	٩٥٩٧.٧	١٣٩٦.٤	١٢٦٠٨.٢	١٠	٤٧	٤٣
الهند	٣.٢٨٧	١٣٤٩.١	٢٥٩٧.٥	١٨	٢٧	٥٥
روسيا	١٧.١٠٠	١٤٤.٥	١٥٧٨.٣	٥	٣٣	٦٢
البرازيل	٨.٥١١	٢٠٩.٣	٢١٩٤.٥	٦	٢٥	٦٩
جنوب أفريقيا	١.٢٢٠	٥٧.١	٣٤٩.٤	٣	٣١	٦٦
المجموع	٣٩٧١٥	٣١٥٦.٤	١٩٣٢٧.٩			

المصدر: قناوى، عزت ملوك ، نأثير تجمع دول بريكس على النظام الاقتصادي الدولي مع الإشارة إلى مدى إمكانية انضمام مصر لعضوية التجمع، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة العدد، التاسع ٢٠٢٠.

– تقرير التنمية للبنك الدولي، ٢٠١٩.

وتجسد التحرك نحو إضفاء الطابع الرسمي على التكتل عندما عقد قادة (BRIC بريك) القمة الأولى في عام٢٠٠٩، بحضور رؤساء الدول الأربعة (البرازيل وروسيا والهند والصين)، وتعتبر هذه القمة هي حجر الأساس لتشكل هذا التكتل، وتم في هذه القمة مناقشة مجموعة من القضايا، ومنها[٢]:

– وضع الاقتصاد العالمي، والقضايا الملحة الأخرى للتنمية العالمية.

– إعادة صياغة النظام المالي، والسعي لتشكيل جبهة موحدة لإصلاح النظام المالي العالمي عقب الأزمة المالية العالمية آنذاك.

– التوصل لموقف مشترك بشأن إصلاح المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

– ضرورة العمل المشترك بين دول التكتل من أجل تحسين بيئة التجارة والاستثمار الدوليين.

– وآفاق زيادة التعاون داخل (البريك).

– الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

– تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

ومن ثم تتالت قمم التكتل، وأكدت في جميع قممها على ضرورة إصلاح مؤسسات بريتون وودز التي يتم تنظيمها وإدارتها، كأدوات رئيسية يستخدمها الغرب في النظام المالي العالمي في مصلحتها، وتعزيز التنسيق والتعاون بين دول التكتل، وزيادة حضور الاقتصادات الناشئة في المؤسسات المالية الدولية، ونتيجة لتطلع قادة البريك إلى تعزيز الحوار والتعاون مع جنوب أفريقيا. تم قبول دولة جنوب أفريقيا كعضو في التكتل، خلال القمة الثالثة قي عام ٢٠١١،

[١] - JOINT Statistical Publication, BRICS,٢٠٢٢ CHINA p18.

[٢] - BRICS Investment Report ,United issued by the United Nations Conference on Trade and Development ,2023 ,p27. Nations Publication

والذي تغير اسمه بانضمام جنوب أفريقيا إلى تكتل البريكس (BRICS). كما تم في القمة الرابعة عام٢٠١٢. إبرام الاتفاقية الرئيسية بشأن تمديد تسهيل الائتمان بالعملة المحلية بموجب آلية للتعاون بين بنوك دول البريكس من أجل تعزيز العلاقة التجارية والاقتصادية فيما بينهم، وفي القمة السادسة عام ٢٠١٤، تم إنشاء بنك التنمية الجديد (NDB)، بهدف تخصيص الموارد لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول البريكس وغيرها من الاقصادات الناشئة النامية، ولتحرر العالم من تأثير المؤسسات (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي، سواء في تحديد إدارتها أو سياساتها أو توجيه عملية اتخاذ قراراتها، أو منع توجيه موارد هذه المؤسسات في الاتجاهات التي لا تخدم السياسة الأمريكية كما تم إنشاء صندوق احتياطي للاحتياطات الطارئة.

وفي القمة السابعة عام ٢٠١٥، تم توقيع اتفاقية البريكس بين البنوك المركزية التي تحدد المعايير الفنية للعمليات ضمن اتفاقية البريكس كخطوة مهمة للتعاون بين بلدان البريكس، وتم الدعوة إلى عملية إصلاح صندوق النقد الدولي من خلال مراجعة الحصص العامة، وإقرار بإمكانية استخدام العملات الوطنية في المعاملات بين دول البريكس. وفي القمة التاسعة عام ٢٠١٧، تم توقيع خطة عمل البريكس بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري، وإستراتيجية البريكس للتعاون الجمركي ومذكرة التفاهم بين بنك التنمية الجديد (NDB) ومجلس الأعمال البريكس. وفي القمة الثالثة عشر عام ٢٠٢١، تم تعزيز التعاون بين دول البريكس في إطار الركائز الثلاث (السياسة والأمنية والاقتصادية والمالية والتبادلات الثقافية والشعبية)[١]. وهنا يلاحظ بأن مجموعة تكتل البريكس من خلال اجتماعاتها وقممها سعت إلى تحقيق وتعزيز التعاون بين دول البريكس، وتحسين مناخ الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ووضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي على آفاق نموها، بصفة خاصة هيمنة الدولار الأمريكي على نظم المدفوعات والاحتياطات الدولية.

ب- واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من دول تكتل البريكس قبل قيام تكتل البريكس.

تنعكس الأهمية المتزايدة لدول البريكس بالنسبة للاقتصاد العالمي من خلال مؤشرات اقتصادية وديموغرافية مختلفة، فإذا نظرنا إلى اقتصادات دول البريكس بشكل جماعي، نجد بأنها قوة لا يستهان بها، وينعكس ذلك من خلال زيادة حصة دول البريكس من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فقد بلغ حوالي ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ١٩٩٠، بينما تستحوذ في عام ٢٠١٠ حوالي ١٨% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. كما أن حصة دول البريكس في التجارة العالمية تحسنت بشكل ملحوظ فقد ارتفعت من ٣.٦% عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ١٥% عام ٢٠١٠[٢]. كما ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى بلدان البريكس، حيث بلغت هذه الاستثمارات عام ٢٠٠٤ حوالي ١٠٠ مليار دولار، وارتفعت إلى أكثر من٢١٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩، والجدول رقم (٢) والشكل رقم (١) يظهر تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول الخمسة المشكلة لتكتل البريكس خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٠٩). ولقد حدثت قفزة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى دول البريكس من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨، حيث

[١] - البنين، معلم، دور تكتل البريكس في النظام الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة١، الجزائر، ٢٠٢٢، ص١١١.

[٢] - BRICSK and the world order: A Beginners Guide,2001

نمت من ٧٧ مليار دولار إلى ٢٨٤ مليار دولار. وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول البريكس مرنة نسبياً في مواجهة الأزمة العالمية، مقارنة بالدول الأخرى، مع انخفاض التدفقات الوافدة بنسبة ٣٠% في عام ٢٠٠٩، حيث بلغت هذه التدفقات في هذا العام حوالي ٢١٨ مليار دولار.

جدول رقم (٢) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (٢٠٠٤– ٢٠٠٩) الوحدة: مليون دولار

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
برازيل	١٨١٤٦	١٥٠٦٦	١٨٧٨٢	٣٤٥٨٥	٤٥٠٥٨	٢٥٩٤٩
روسيا	١٥٤٤٤	١٢٧٦٦	٢٨٧٣٢	٥٦٩٩٦	٧٤٧٨٣	٣٦٥٨٣
الصين	٦٠٦٣٠	٧٢٤٠٦	٦٩٤٦٨	٨٣٥٢١	١٠٨٣١٢	١١٤٧٣٤
الهند	٥٧٧١	٦٦٧٦	١٦٨٨١	٣٥٣٥٠	٤٧١٣٩	٣٥٦٥٧
جنوب أفريقيا	٧٩٩	٦٢٥١	٣٢٣	٥٦٩٥	٩٠٠٦	٥٣٦٥
المجموع	١٠٠.٧٩٠	١١٣.١٦٥	١٣٤.١٨٦	٢١٦.١٤٧	٢٨٤.٢٩٨	٢١٨.٢٨٨

المصدر: UNCTAD, FDI/MNE database (www.unctad.org/fdistatistics)

الشكل رقم (١) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (٢٠٠٤– ٢٠٠٩) الوحدة: مليون دولار

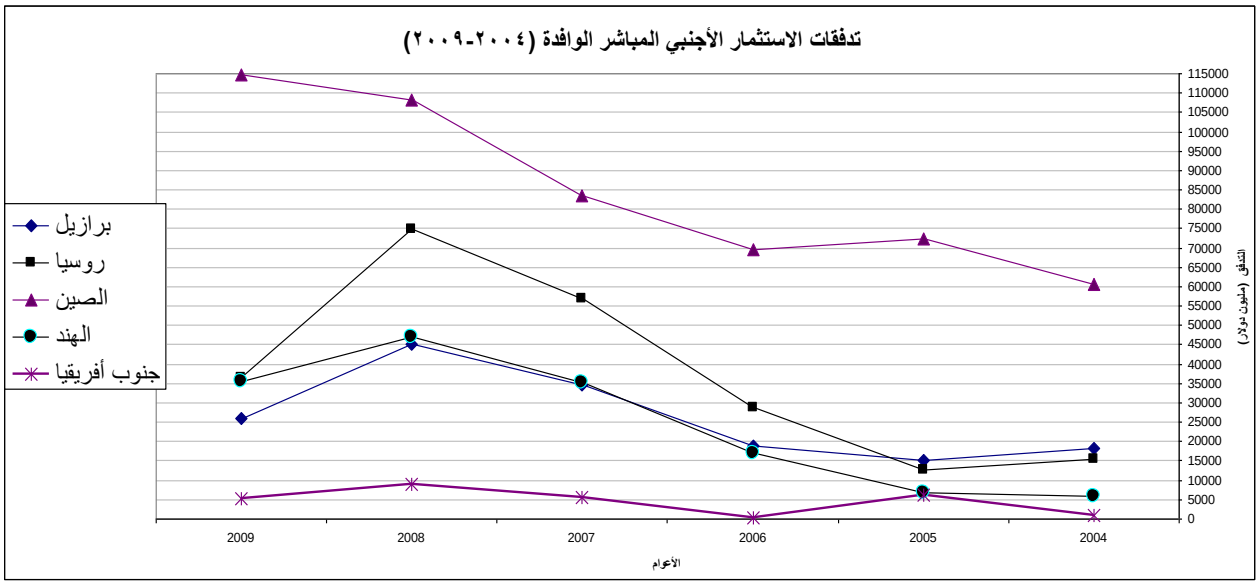

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٢)

كما يظهر الشكل رقم(٢) حصص كل دولة من دول الخمسة المشكلة لتكتل البريكس من تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة خلال الفترة (٢٠٠٤–٢٠٠٩)، حيث يلاحظ أن الصين تحتل المرتبة الأولى فيها، فقد استحوذت على أكثر من ٥٠% من حجم هذه الاستثمارات، ثم تلتها روسيا.

الشكل رقم (٢) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (٢٠٠٤- ٢٠٠٩)

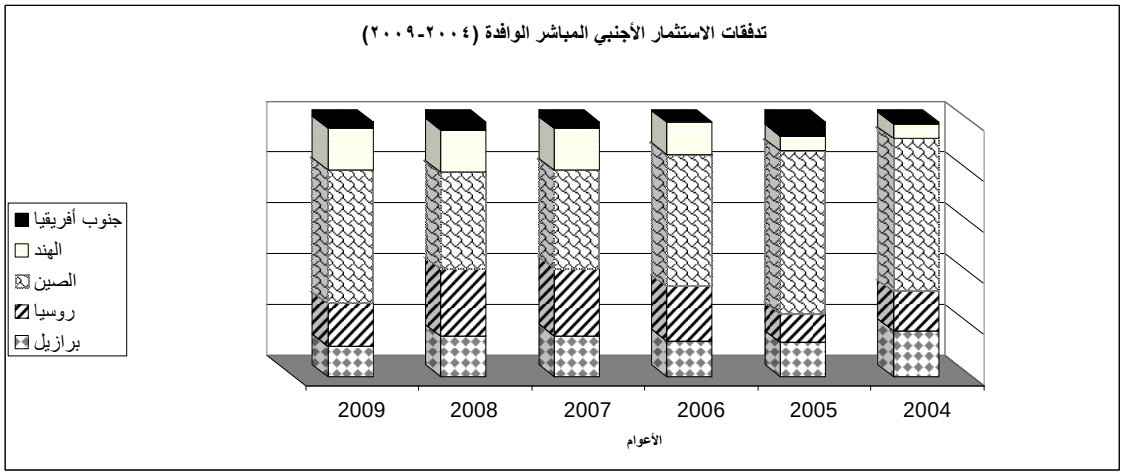

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٢)

كما يظهر الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٣)، تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من البلدان الخمسة المشكلة لتكتل البريكس حيث يلاحظ في هذه الفترة أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت متواضعة نسبياً، مقارنة بالتدفقات الاستثمارية الوافدة لهذه الدول في نفس الفترة، فلقد ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من البلدان الخمسة المشكلة لتكتل البريكس في وقت متأخر حيث قفزت من حوالي ٣١ مليار دولار إلى ٩٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، ثم ارتفعت إلى حوالي ١٥٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وانخفضت هذه التدفقات بنسبة ٢٦% نتيجة تداعيات الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٩، حيث بلغت حوالي ١٢٧. وحسب الشكل رقم (٤) فإن للصين وروسيا دور تصاعدي في هذه الاستثمارات.

جدول رقم (٣) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة **الوحدة: مليون دولار**

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
برازيل	٩٨٠٧	٢٥١٧	٢٨٢٠٢	٧٠٦٧	٢٠٤٥٧	١٠٠٨٤
روسيا	١٣٧٨٢	١٢٧٦٣	١٧٩٧٩	٤٥٨٧٩	٥٥٦٦٣	٤٣٢٨١
الصين	٥٤٩٨	١٢٢٦١	١٦١٣٠	٢٦٥١٠	٥٥٩١٠	٥٦٥٣٠
الهند	٢١٧٩	٢٤٩٥	٩٦٧٦	١٧٢٣٤	٢١١٧	١٦٠٣١
جنوب أفريقيا	١٣٥٢	٩٣٠	٦٦٧٤	٢٩٦٦	٣١٣٤	١١٥١
المجموع	٣٢٦١٨	٣٠٩٦٦	٧٨٦٦١	٩٩٦٥٦	١٥٦٣١١	١٢٧٠٧٧

المصدر: UNCTAD, FDI/MNE database (www.unctad.org/fdistatistics)

الشكل رقم (٣) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة (٢٠٠٤- ٢٠٠٩)

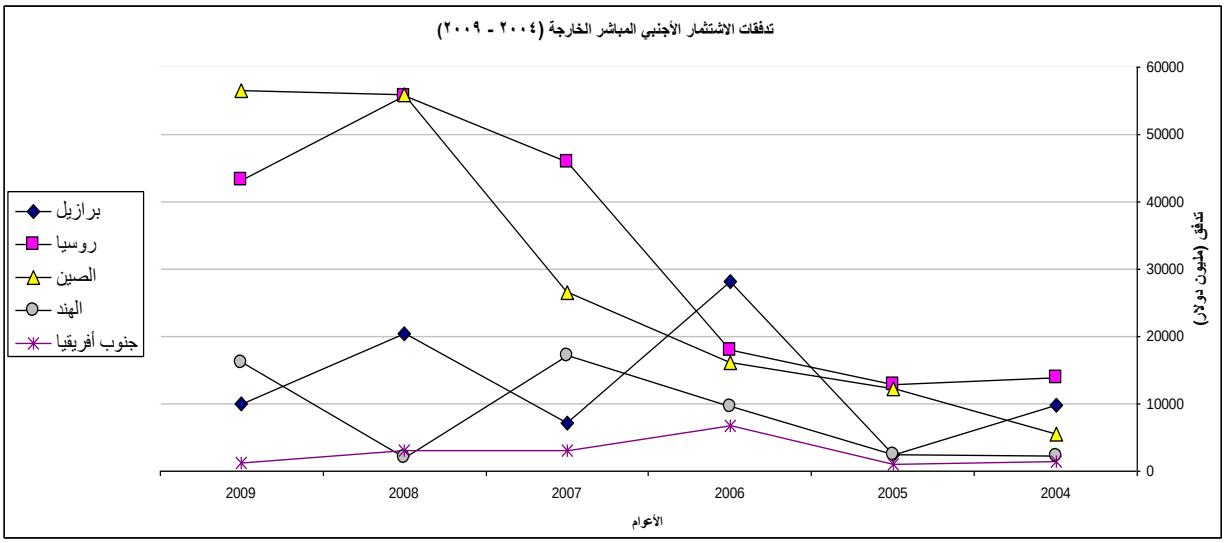

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٣)

الشكل رقم (٤) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة (٢٠٠٤- ٢٠٠٩)

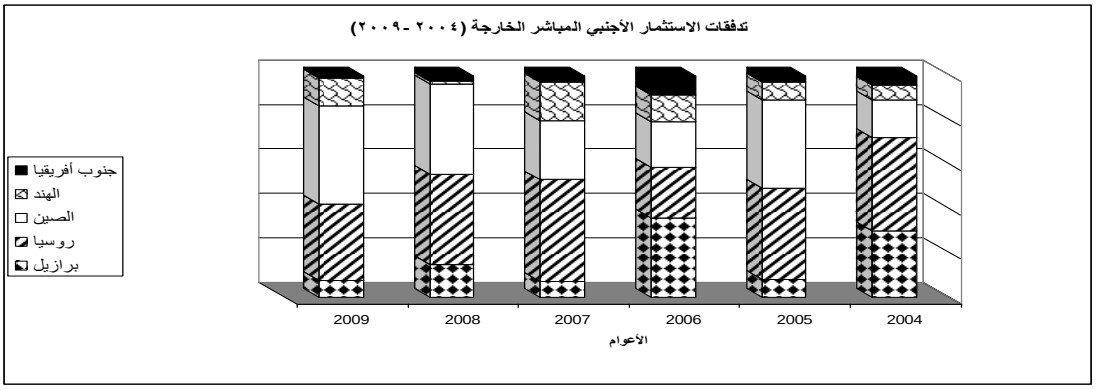

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٣)

جـ- واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد تشكل تكتل البريكس.

لقد أدت الأنشطة الاقتصادية المستدامة التي تدعمها إستراتيجية موجهة نحو النمو في دول البريكس منذ نشأة التكتل إلى تغيرات كبيرة في البنية التحتية وغيرها من المتغيرات المواتية، وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى وضع البلدان على مسار نمو أعلى وزيادة حجم السوق للمنتجات والخدمات، كما سعت دول تكتل البريكس على الدوام إلى تحسين مناخها الاستثماري بصورة متواصلة ليكون جاذباً للاستثمارات الأجنبية، حيث عملت على تشجيع القطاع الخاص وزيادة دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما عملت على خلق المناخ الاستثماري الملائم لجذب رؤوس الأموال الخارجية وتوجيهها للاستثمار في العديد من القطاعات الاقتصادية، وبعبارة أخرى فقد حولوا بلدان البريكس إلى وجهات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولقد لعب الاستثمار الأجنبي دوراً مهماً في نمو اقتصادات دول البريكس. فقد نمت حصة دول البريكس في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من ١٨% في عام ٢٠١٠ إلى ٢٦% في عام ٢٠٢١، وكان من أحد أسباب لهذا الاتجاه التصاعدي هو نمو الصين، التي شكلت أكثر من ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس، في عام ٢٠٢١. وتظهر بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الأونكتاد أن

دول البريكس كمجموعة شهدت زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية حيث بلغت حوالي ٣٥٥ مليار دولار في عام ٢٠٢١ كما تضاعفت حصتها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية من ١١% في عام ٢٠١١ إلى ٢٢% في عام ٢٠٢١[١]. وهذا ما يظهره الجدول رقم (٤)، ولقد كان هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسي بالصين، التي كانت أكبر مستثمر ومستفيد في الاستثمار داخل دول البريكس، كما شهدت البرازيل والهند أيضاً نمواً قوياً في الاستثمار من دول البريكس الأخرى، بينما شهد روسيا نمواً أقل من الصين والهند والبرازيل. وتشير نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتجمع بريكس إلى أن هناك تحسن في أداء المناخ الاستثماري لدول تكتل البريكس نتيجة تكامل واندماج دول تكتل البريكس في النظام المالي العالمي[٢]. ويشير الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٥) والشكل (٦) إلى تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢١)، ولقد بلغت هذه التدفقات في عام ٢٠٢١ حوالي (٣٥٥.١٨٨) مليون دولار، حيث جاءت الصين كما يظهره الشكل رقم (٦) في المرتبة الأولى بنحو(١٨٠٩٥٧) مليون دولار، ثم البرازيل في المرتبة الثانية بنحو (٥٠٣٦) مليون دولار، ثم الهند بنحو (٤٤٧٣٥) مليون دولار، ثم روسيا بنحو (٣٨٢٤٠) مليون دولار، وأخيراً جنوب إفريقيا بنحو(٤٠٨٨٩) مليون دولار[٣].

جدول رقم (٤) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة **الوحدة: مليون دولار**

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
برازيل	٨٣٧٤٩	٩٦١٥٢	٧٦٠٩٨	٥٣٠٦٠	٧٣٠٨٦	٦٤٦٤٨	٥٣٧٠٠	٦٦٥٨٥	٥٩٨٠٢	٦٥٣٨٦	٢٨٣١٨	٥٠٣٦٧
روسيا	٣١٦٦٨	٣٦٨٦٨	٣٠١٨٨	٥٣٣٩٧	٢٩١٥٢	٩٨٢٠	٣٧١٧٦	٢٥٩٥٤	١٣٢٢٨	٣٢٠٧٦	١٠٤١٠	٣٨٢٤٠
الصين	١١٤٧٣٤	١٢٣٩٨٥	١٢١٠٨٠	١٢٣٩١١	١٢٨٥٠٠	١٣٥٦١٠	١٣٣٧١١	١٣٦٣١٥	١٣٨٣٠٥	١٤١٢٢٥	١٤٩٣٤٢	١٨٠٩٥٧
الهند	٢٧٤١٧	٣٦١٩٠	٢٤١٩٦	٢٨١٩٩	٣٤٥٨٢	٤٤٢٠٨	٤٤٤٨١	٣٩٩٠٤	٤٢١٥٦	٥٠٥٥٨	٦٤٠٧٢	٤٤٧٣٥
جنوب أفريقيا	٣٦٣٦	٤٢٤٣	٤٥٥٩	٨٣٠٠	٥٧٧١	١٧٧٢	٢٢٣٥	٢٠٠٨	٥٤٠٥٠	٥١٢٥	٣٠٦٢	٤٠٨٨٩
المجموع	٢٦١٢٠٤	٢٩٧٤٣٨	٢٥٦١٢١	٢٦٦٨٦٧	٧٢١٠٩١	٢٥٦٠٦٣	٢٧١٣٠٣	٢٧٠٧٦٦	٢٥٨٩٤١	٢٢٤٣٧٠	٢٥٥٢٠٤	٣٥٥١٨٨

المصدر: UNCTAD, FDI/MNE database (www.unctad.org/fdistatistics)

[١] - Report, united nations conference on trade development,2023, United Nations BRICS Investment, p7.

[٢] - قناوى، عزت ملوك، تأثير تجمع دول بريكس (BRICS) على النظام الاقتصادي الدولي مع الإشارة إلى مدى إمكانية إنضمام مصر لعضوية التجمع، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، مصر، ٢٠٢٠ ،العدد ٩، ، ص٧٩.

[٣] - تقرير التنمية للبنك الدولي، د. قناوى، عزت ملوك، تأثير تجمع دول بريكس (BRICS) على النظام الاقتصادي الدولي مع الإشارة إلى مدى إمكانية انضمام مصر لعضوية التجمع، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، مصر، ٢٠٢٠ ،العدد ٩، ، ص٧٧.

الشكل رقم (٥) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (٢٠١٠- ٢٠٢١)

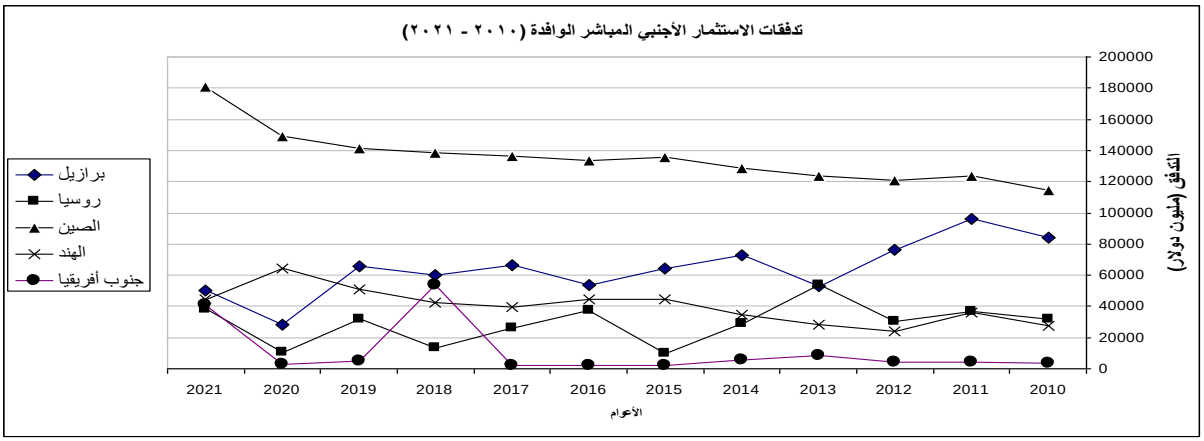

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٤)

لشكل رقم (٦) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (٢٠١٠- ٢٠٢١)

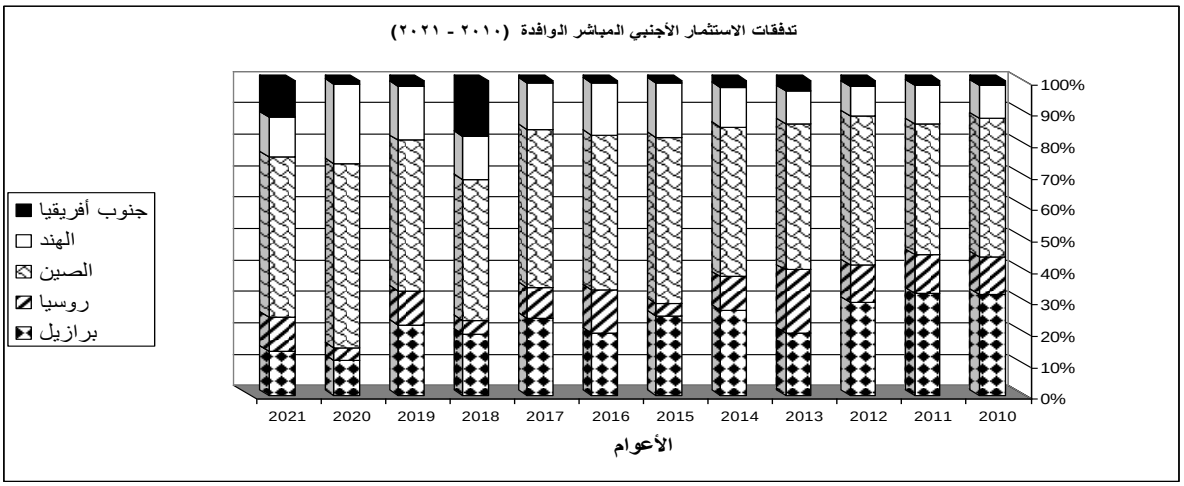

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٤)

كما أن دول البريكس ليست فقط من أكبر دول العالم جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن أيضاً تلعب دور هام كونهم مستثمرين أو مرسلين للاستثمارات، ولقد نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من دول البريكس، فقد بلغت حصة التدفقات الخارجة من دول البريكس ٢٠% من التدفقات العالمية في عام ٢٠٢٠[١]، ويشير الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٧) والشكل رقم (٨) إلى تطور حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة لكل دولة من دول تكتل البريكس خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢١)، ولقد استحوذت الصين المرتبة الأولى، وتلتها في المرتبة الثانية روسيا، بينما كانت نمو هذه التدفقات في كل البرازيل والهند وجنوب أفريقيا ذات نسب منخفضة.

[١] - Report, united nations conference on trade development,2023, United Nations BRICS Investment, p7.

جدول رقم (٥) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة (٢٠١٠- ٢٠٢١) **الوحدة: مليون دولار**

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
برازيل	٢٢٠٦٠	١١٠٦٢	٥٣٠١	١١٨٠	٢٢٣٠	٣٠٧٢	٥٩٠١	١٩٠٤٠	١٦٣٣٦	١٩٠٣١	١٢٩٣٥	٢٣٠٨٣
روسيا	٤١١١٦	٤٨٦٣٥	٢٨٤٢٣	٧٠٦٨٥	٦٤٢٠٣	٢٦٥٥٨	٢٦٩٥١	٣٤١٥٣	٣٥٨٢٠	٢٢٠٢٤	٦٧٧٨	٦٣٦٠٢
الصين	٦٨٨١١	٧٤٦٥٤	٨٧٨٠٤	١٠٧٨٤ ٤	١٢٣١٢ ٠	١٢٧٥٦ ٠	١٩٦١٤ ٩	١٥٨٢٨ ٨	١٤٣٠٣ ٧	١٣٦٩٠ ٥	١٥٣٧١ ٠	١٤٥١٩ ٠
الهند	١٥٩٤٧	١٢٤٥٦	٨٤٨٦	١٦٧٩	١١٧٨٣	٧٥٠١	٥٠٧٢	١١١٤١	١١٤٤٧	١٣١٤٤	١١١٠٩	١٥٥٢٢
جنوب أفريقيا	٧١٦	٢٥٧	٢٩٨٨	٦٦٤٩	٧٦٦٩	٥٣٤٩	٤٤٧٤	٧٣٧١	٤٠٧٦	٣١٤٧	١٩٥١	١٩
المجموع	14865 0	14706 4	13300 2	18803 7	20900 5	17004 0	23854 7	22999 3	21071 6	19425 1	18648 3	24741 6

المصدر: UNCTAD, FDI/MNE database (www.unctad.org/fdistatistics)

الشكل رقم (٧) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة(٢٠١٠- ٢٠٢١)

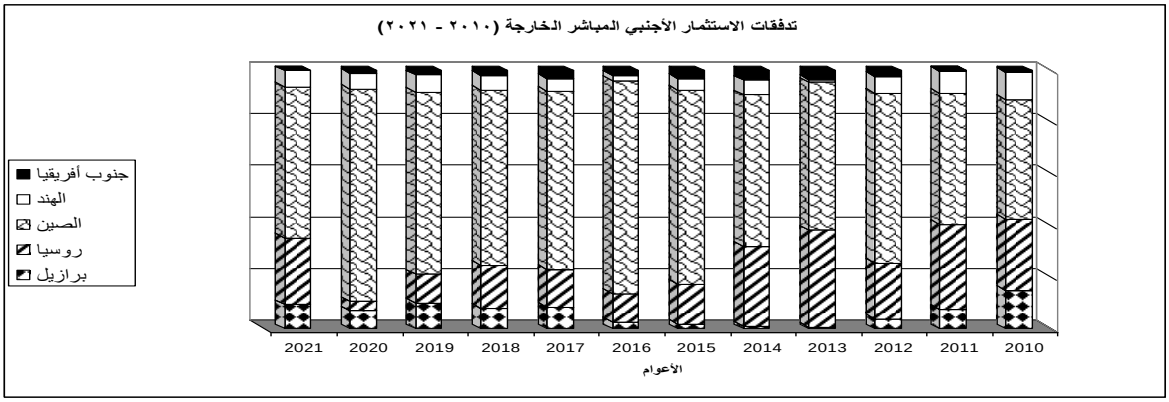

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٥)

الشكل رقم (٨) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة(٢٠١٠- ٢٠٢١)

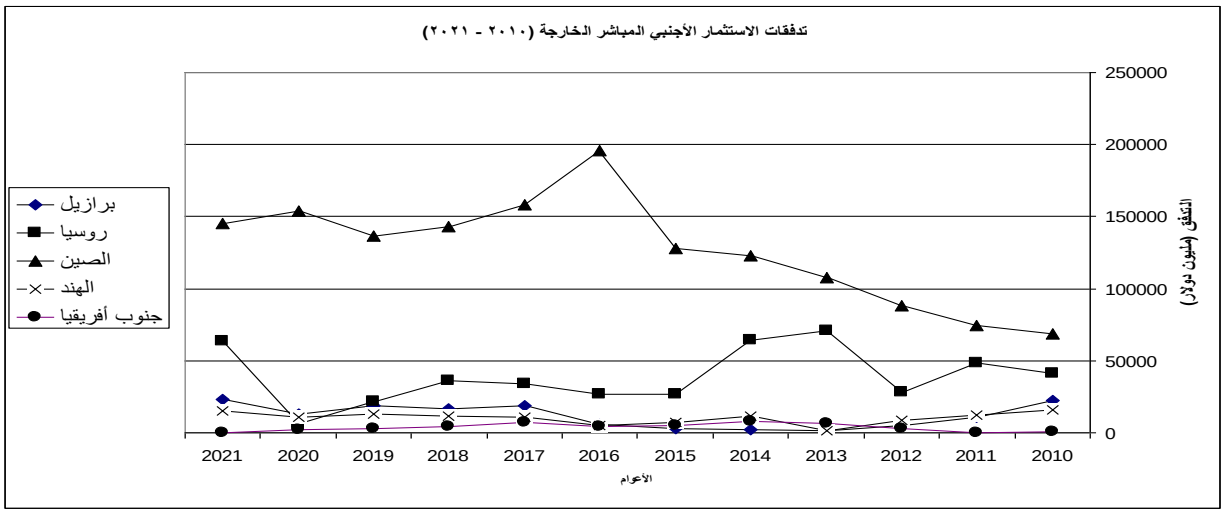

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٥)

وهنا وبعد دراسة تطورات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول البريكس خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، فإنه يمكن القول بأن إقتصادات دول البريكس تعد من بين المتلقين الرئيسين لتدفقات الاستثمارات

الأجنبية المباشرة العالمية، وبعضها يمثل مصادر مهمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يجعل اقتصادات البريكس مهمة كدول مضيفة للاستثمار ودول موطن له. ولقد ارتفع متوسط رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر لدول تكتل البريكس كحصة من الناتج المحلي من ٢٠% في عام ٢٠١١ إلى ٢٧% في عام ٢٠٢١. وعلى مستوى الاقتصاد الفردي، تتباين نسبة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير بين دول البريكس، والتي تتراوح بين ١٢% في الصين، و١٦% في الهند، وإلى ١٧% في البرازيل، و٤١% في جنوب أفريقيا، وفي روسيا ٢٩% وهي الأقرب إلى متوسط البريكس. وعلى الرغم من الاختلافات داخل كتلة البريكس، إلا أنه من الواضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً رئيساً ومتزايداً في النمو الاقتصادي في جميع دول البريكس، كما ساهم بشكل كبير في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي[١].

٥- التعاون الاستثماري بين دول تكتل البريكس في مجال الاستثمار:

وانطلاقاً من رغبة دول التكتل في تفعيل التعاون فيما بينها، استطاعت أن تحقق بعض الانجازات في هذا مجال الاستثمار، فقد كان هناك العديد من المشاريع الاستثمارية بين دول البريكس، تغطي قطاعات من الموارد الطبيعية إلى التصنيع والخدمات، وتعكس إلى حد كبير الاختلافات في الهيكل الاقتصادي والموارد المتاحة بين دول البريكس، إلا أنه على الرغم من النمو في الاستثمار داخل دول البريكس في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا تزال الروابط الاقتصادية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول البريكس نفسها محدودة، ودون المستوى المطلوب إذا ما قورنت بالإمكانيات الاقتصادية الضخمة لدول البريكس، إذ لا يزال يتعين استغلال المزيد من الاستثمارات داخل المجموعة. فالتعاون الاستثماري له دور فعال في توسيع التعاون الاقتصادي داخل المجموعة، مع إمكانية دفع تنمية اقتصادية محلية مستدامة وشاملة، وذلك من خلال زيادة تكوين رأس المال وخلق فرص العمل، والتداعيات التكنولوجية. كما أن زيادة تشجيع الاستثمار داخل التكتل في التصنيع، يساهم في زيادة القيمة المضافة في البلد المضيف[٢]. وتشير الإحصائيات أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي بين دول البريكس محدود، على الرغم من أنه نما بسرعة فقد بلغ حوالي ٢٦٠ مليون عام ٢٠٠٣ إلى ٢٩ مليار دولار في عام ٢٠١١[٣]، ولقد ارتفع مخزون البريكس الخارج في دول البريكس الأخرى من ١% في عام ٢٠٠٣ إلى ٢.٥% عام ٢٠١١. ويدل الجدول رقم (٦) إلى أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من البرازيل إلى دول البريكس الأخرى في عام ٢٠١١ متواضعة فقد بلغت حوالي٥١٤.١ مليون دولار، والذي يمثل حوالي ٢.٢٤% من الإجمالي العالمي. وأن الصين هي أكبر مستثمر بين دول البريكس بإجمالي ٤٢٤٧٨١ مليون دولار في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك فإن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى دول البريكس الأخرى لم تتجاوز حوالي(٩٥٥٢.٥) والذي يمثل حوالي ٢.٢٤% من الإجمالي العالمي، وكانت الصين هي أكبر مستثمر بين دول البريكس، بإجمالي حوالي ٤٢٥ مليار دولار، في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك فإن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى دول البريكس الأخرى يمثل حوالي ٢.٢% فقط من الإجمالي. وكانت جنوب أفريقيا وروسيا هدفين هامين للاستثمار الأجنبي المباشر

[١] - BRICS Investment Report ,United issued by the United Nations Conference on Trade and Development ,2023 ,p11. Nations Publication

[٢] - BRICS Investment Report ,United issued by the United Nations Conference on Trade and Development ,2023 Nations Publication

[٣] - كونتي، بروندي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول البريكس وتدويل رأس المال الصيني، مجلد بريكس للاقتصاد، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٢٢.

الصادر من الصين. كما أن إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الهند إلى بلدان أخرى في البريكس، بلغت حوالي ٢ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١١، حيث كانت روسيا تمثل ثلاثة أرباعها، وبلغت قيمة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الهندي في البرازيل ٧٤ مليون دولار، وفي الصين ٢٢٩ مليون دولار، وفي جنوب أفريقيا ١٩٤ مليون دولار.

الجدول رقم (٦) مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من بلدان البريكس إلى بلدان البريكس الأخرى عام ٢٠١١

الوحدة: مليون دولار

	برازيل	الصين	الهند	روسيا	جنوب أفريقيا	البريكس	العالم	نسبة مساهمتها في العالم
برازيل	–	٤٤٧.٥	١٥.٨	٠.١	٥٠.٧	٥١٤.١	٢٠٢٥٨٦	%٠.٢٥
الصين	١٠٧١.٨	–	٦٥٧.٤	٣٧٦٣.٦	٤٠٥٩.٧	٩٥٥٢.٥	٤٢٤٧٨١	%٢.٢٤
الهند	٧٣.٩	٢٢٨.٧	–	١٤٩٠.٤	١٩٤.١	١٩٨٧.١	٦٢٦٠٠	%٣.١٧
روسيا	–	١٢٣.١	٩٨٢.٣	–	٣٤.٥	١١٣٩.٩	٣٦١٧٣٨	%٠.٣١
جنوب أفريقيا	٧٦.٨	١٢٧٧١.٥	١٤٠.١	٢٤١٧.٤	–	١٥٤٠٥.٨	٧٨٥٣٣	%١٩.٦٣
البريكس	١٢٢٢.٤	١٣٥٧٠.٨	١٧٩٥.٦	٧٦٧١.٥	٤٣٣٩.١	٢٨٥٩٩.٥	١١٣٠٢٣٨	%٢.٥

المصدر: database and IMF,CDIS (coordinated Dirct Investment Survey) UNCTAD, FDI

ولقد نما الاستثمار داخل دول البريكس بشكل مطرد خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠)، وفقاً لبيانات الأونكتاد، حيث ارتفع إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين دول البريكس إلى ١٦٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وكان هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسي بالصين، التي كانت أكبر مستثمر ومستفيد في الاستثمار داخل دول البريكس، وشهدت البرازيل والهند أيضاً نمواً قوياً في الاستثمار من دول البريكس الأخرى، بينما شهدت روسيا نمواً فاتراً، وانخفض رصيد الاستثمار داخل المجموعة في جنوب أفريقيا بشكل طفيف، ولقد كان العديد من المشاريع الاستثمارية واسعة النطاق بين دول البريكس في السنوات الأخيرة، تغطي قطاعات من الموارد الطبيعية إلى التصنيع والخدمات، وتعكس إلى حد كبير الاختلافات في الهيكل الاقتصادي والموارد المتاحة بين الدول، ولقد اجتذب التصنيع نسبة كبيرة من الاستثمار داخل التكتل، ولا سينا صناعة السيارات والإلكترونيات، وهذا يدل على الجاذبية المتزايدة لدول البريكس للمستثمرين الباحثين عن السوق[١].

وعلى الرغم من النمو في الاستثمار داخل دول البريكس في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال يتعين استغلال إمكانات المزيد من الاستثمارات داخل المجموعة، لا سيما في ضوء الوزن الأكبر للتجارة البينية في التكتل. إذ يمكن أن يلعب التعاون الاستثماري المعزز دوراً فعالاً في توسيع التعاون الاقتصادي داخل التكتل، مع إمكانية دفع تنمية اقتصادية محلية مستدامة وشاملة، من خلال زيادة تكوين رأس المال والتداعيات التكنولوجية وخلق فرص العمل.

ونظراً لإدراك تكتل البريكس لأهمية التعاون في مجال الاستثمار بداخله ولإصرار تكتل البريكس على تحقيق انجازات في هذا المجال، فقد تبنت دول البريكس في عام ٢٠٢٠ إستراتيجية الشراكة الاقتصادية لدول

[١] BRICS Investment Report ,United Nations Publication issued by the United Nations Conference on Trade and Development ,2023 p10.-

البريكس، والتي من خلالها أظهرت دول البريكس عزمها على مواجهة التحديات العالمية الجديدة بشكل مشترك، وتعزيز التعاون بين دول البريكس، ومن بنود هذه الإستراتيجية في مجال الاستثمار الأتي[١]:

- تعزيز التعاون الاستثماري بهدف زيادة حصة السلع والخدمات ذات القيمة المضافة في التجارة بين دول البريكس.
- تحسين الشفافية من أجل تنمية التجارة المتبادلة والتعاون في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر بين أعضاء البريكس من أجل تنويع الإنتاج والصادرات.
- تعزيز روابط الاستثمار بين دول البريكس لدعم وتقوية أوجه التكامل في التنمية الصناعية والتنمية المستدامة.
- تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال بشكل كبير.
- تحفيز التفاعل والتعاون بين وكالات الاستثمار الوطنية في البريكس لتشجيع وتسهيل الاستثمار.
- تعزيز الأدوات المالية المواتية وكذلك أدوات الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل جذب الاستثمار في المشاريع التنمية في البريكس.
- رفع مستوى الوعي حول فرص الاستثمار القائمة بين دول البريكس.
- تعزيز تبادل المعرفة بين أعضاء البريكس بشأن تحسين بيئة الأعمال.
- جذب الاستثمار في مشاريع تطوير مشاريع تطوير البنية التحتية من خلال الاستفادة من مختلف أدوات بنك التنمية الجديد.

في الختام يمكن القول إن إنشاء تكتل البريكس بشكل رسمي منذ عام ٢٠٠٩، رغم إنجازاته، بأنه لم يؤد بعد إلى تكامل اقتصادي مرتفع بين الدول الأعضاء، من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر، فرغم تبني دول البريكس سياسات لتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق للمستثمرين الأجانب، وإدخالها تدابير جديدة لتشجيع وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء من خلال تبسيط إجراءات التسجيل والترخيص وتعزيز حماية المستثمرين، والتي حققت زيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التكتل إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب المنسجم مع الإمكانيات الاقتصادية وتطلعات تكتل البريكس وأهدافه، فمثلاً على الرغم من تسارع الاستثمارات الصينية في البلدان الأربعة الأخرى، إلا أنه لا ينطبق هذا حصرياً على دول البريكس، نظراً لأن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه من الصين إلى الخارج في جميع أنحاء العالم ينمو بوتيرة مماثلة، وبالتالي فإنه من الصعب التأكيد على أن إنشاء تكتل البريكس يحفز تسريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل التكتل، حيث أنها تستجيب فقط لمصالح وضرورات الصين الوطنية، بشكل عام، وبالتالي فإن التنسيق السياسي للبلدان الخمسة (الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا) بشأن إنشاء تكتل البريكس، لم يتطور بعد إلى تكوين خصائص معينة للاستثمارات التي تتم داخل التكتل، وبعبارة أخرى، فالاستثمارات الصينية في دول البريكس تتبع نفس المنطق الذي تتبعه الاستثمارات الصينية في بقية العالم.

ومن هنا فإن لتعزيز تعاون دول تكتل البريكس في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، يتطلب تكثيف الاستثمار المتبادل في دول البريكس وتطوير واعتماد وتنفيذ خطة عمل مشتركة من شأنها أن تسهم في التحفيز الاقتصادي للاستثمارات المتبادلة، وتقليل المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون فيما يتعلق بظروف العمل وحماية مصالحهم. والتركيز على[٢]:

[١] - STRATEGY FOR BRICS ECONOMIC PARTNERSHIP 20225K RUSSIA, 2020

[٢] - BRICS BUSINESS COUNCIL ANNUAL REPORT, RUSSIA, 2020

- الشفافية والقدرة على التنبؤ ببيئة الاستثمار وفقاً للسياسات والأولويات الاقتصادية الوطنية.
- إنشاء وتطوير صناديق الاستثمار في الأسهم الخاصة والمشاريع الاستثمارية المشتركة، والتي تهدف إلى دعم المشاريع المبتكرة في مجالات التعاون ذات الأولوية.

- توسيع الاستثمار في تطوير وتحديث البنى التحتية الصناعية والنقل واللوجستية والبنى التحتية الأخرى من أجل زيادة الإنتاج المشترك للمنتجات عالية التقنية والمبتكرة والموجهة نحو التصدير.
- تعزيز التعاون في مجال الطاقة.
- تعزيز التعاون الصناعي، بما في ذلك من خلال المشاريع المشتركة.
- زيادة جذب الموارد المالية لبنوك التنمية الدولية (بما في ذلك بنك التنمية الجديد) لتنفيذ المشاريع ذات الأولوية في بلدان البريكس.
- تحديد القطاعات ذات الأولوية من خلال استكشاف أوجه التكامل لاقتصاداتها.
- استكشاف المزيد من فرص الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

ولقد اتخذت دول البريكس مؤخراً تدابير لتحسين بيئة الاستثمار لديها، لتلاءم تغيرات المجتمع الدولي، وإصلاح اتفاقيات الاستثمار الدولية الخاصة بها، وتركز هذه التدابير على الاستفادة من إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل التنمية المستدامة، ومن هذه التدابير تخفيف وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص وتعزيز حماية المستثمرين، كما تبنت العديد من دول البريكس، وخاصة البرازيل والصين والهند، سياسات لتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق للمستثمرين الأجانب، وأبرمت البريكس بشكل جماعي ما مجموعه ٤٦٠ اتفاقية استثمار دولية[١].

النتائج:

١- من أهم أسباب نشوء وتطور تكتل دول البريكس، هو الشعور المناهض لسيطرة وتحكم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية في الاستحواذ على قيادة المنظمات والمؤسسات الاقتصادية العالمية

٢- يؤثر التكتل الاقتصادي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لتفضيل الشركات الاستثمار داخل نطاق الدول المتكتلة لتجنب التعريفة الخارجية المشتركة، وهو ما يزيد الاستثمارات في الأسواق في الدول المتكتلة.

٣- إن نمو اقتصاديات دول البريكس قد خلق موقعاً متميزاً لتكتل البريكس لتكون وجهة شركات التصنيع متعددة الجنسيات في العالم.

٤- إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى دول البريكس تجذبها سيادة القانون والجودة التنظيمية والاستقرار السياسي.

[١] - BRICS Investment Report ,United Nations Publication issued by the United Nations Conference on Trade and Development ,2023 ,p16.

٥- رغم محاولات تعزيز التعاون الاستثماري بين دول تكتل البريكس إلا أنها مازالت متواضعة مقارنة بالمكانة التي يطمح تكتل البريكس الوصول إليها في هذا المجال.

٦- رغم زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتكتل البريكس إلا إنها ما زالت متواضعة بالنسبة لإمكانياتها الاقتصادية وتطلعاتها المستقبلية.

٧- تباينت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول تكتل البريكس.

٨- بإمكان دول البريكس زيادة فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعزيز التعاون الاستثماري فيما بين دول البريكس.

التوصيات:

١- العمل على تحسين مناخ الاستثمار في دول تكتل البريكس بهدف استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خارج حدود منطقة تكتل البريكس.

٢- تعزيز التعاون بين دول تكتل البريكس في مجال الاستثمار، وتيسير تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول تكتل البريكس.

٣- توفير الضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي من حيث استقرار السياسات الحكومية وسياسات الاستثمارية.

٤- التأكيد على إزالة القيود المفروضة على الاستثمار.

المراجع العربية:

١- حسين، إسلام إبراهيم، *تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة(الفعالية والجاذبية)*، ٢٠٢١، جامعة الإسكندرية.

[2]- الكفري، مصطفى العبد الله، *التكتلات والمنظمات الاقتصادية*، منشورات جامعة دمشق، سورية ، دمشق،٢٠١٣.

[3] - د.مبروك، نزيه عبد المقصود، *الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،٢٠٠٨،.

4- مندور، عصام عمر، *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية*، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٠.

[5] - د. رحيمة، بوصبيع صالح & عبد الله، جامع، *دور التكتل الإقليمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية الأعضاء*، دراسة حالة المكسيك ضمن التكتل الإقليمي للنافتا، مجلة الاقتصاد والقانون العدد ٣، ديسمبر ٢٠١٨.

[6] - البنين، معلم، *دور تكتل البريكس في النظام الدولي*، رسالة دكتوراه،، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة١، الجزائر، ٢٠٢٢.

[٧] - قناوى، عزت ملوك، *تأثير تجمع دول بريكس (BRICS) على النظام الاقتصادي الدولي مع الإشارة إلى مدى إمكانية انضمام مصر لعضوية التجمع*، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، مصر، ٢٠٢٠ ،العدد ٩.

[٨] – تقرير التنمية للبنك الدولي، د. قناوى، عزت ملوك، *تأثير تجمع دول بريكس (BRICS) على النظام الاقتصادي الدولي مع الإشارة إلى مدى إمكانية انضمام مصر لعضوية التجمع*، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، مصر، ٢٠٢٠ ،العدد ٩.

[٩] – كونتي، بروندي، *الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول البريكس وتدويل رأس المال الصيني*، مجلد بريكس للاقتصاد، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٢٢.

١٠– كونتي، بروندي، *الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول البريكس وتدويل رأس المال الصيني*، مجلد بريكس للاقتصاد، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٢٢.

١١– تقرير التنمية للبنك الدولي، ٢٠١٩

المراجع الأجنبية:

1-Report*, united nations conference on trade development*,2023, United Nations BRICS Investment,

٢ UNCTAD, *FDI/MNE database* www.unctad.org/fdistatistics-

3BRICS *issued by the United Nations Conference on Trade* and Development ,2023 Investment Report ,United Nations Publication

٤.*BRICSK and the world orde*r: A Beginners Guide**,**2001

٥UNCTAD, *FDI database and IMF,CDIS* (coordinated Dirct Investment Survey)-

٦*BRICS BUSINESS COUNCIL ANNUAL REPORT*, RUSSIA, 2020

7*STRATEGY FOR BRICS ECONOMIC PARTNERSHIP 20225*, RUSSIA, 2020

-٨JOINT *Statistical Publication*, BRICS, CHINA,٢٠٢٢